قبل أن تبدأ رسمياً

تحايل وتلاعب في توطين الخبز بحلب

| حلب- خالد زنكلو

يتحايل أصحاب ومستثمرو بعض الأفران الخاصة في مدينة حلب على عملية «توطين» مادة الخبز، التي لم يجر فرضها بشكل رسمي، من خلال الاستحواذ على البطاقات الذكية لمستحقي الخبز التمويني، بهدف تيسير حصولهم على المادة، مقابل اقتطاع حصة وافرة منها.

ويضطر الكثير من أصحاب البطاقات الذكية إلى تركها لدى أفران محددة بالاتفاق مع مستثمريها بشرط ضمان حصولهم على الرغيف التمويني في أيام محددة من الأسبوع بعدد أرغفة أقل بكثير من المستحقات الموجودة في البطاقة، دافعهم إلى ذلك تجاوز الدور في طابور الخبز المكتظ بالمنتظرين.

وتشهد مخابز حلب راهناً ازدحامات خانقة للحصول على الخبز التمويني، بحيث تصل ساعات الوقوف إلى أكثر من ٣ ساعات في بعض الأفران المعروفة بجودة رغيفها مثل الرازي والزبدية والشهباء الجديدة، وزاد من حدة الأزمة قدوم شهر الصيام ورغبة الكثير من العائلات بالحصول على الخبز التمويني بدل السياحي لتوفير نفقات يتطلبها الشهر الفضيل.

ولم يشفع لمستحقي الخبز بموجب البطاقة الإلكترونية إعادة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مخصصات المحافظة السابقة قبل خصمها بمقدار ٢٥ بالمئة، إذ فاقم قرار خفض المخصصات أزمة الحصول على الخبز ولم يعدها العدول عنه إلى سابق عهدها.

يقول «أحمد. د» الموظف المتقاعد لـ«الوطن»: اتفقت مع صاحب أحد الأفران على ترك بطاقتي الذكية لديه على مدار الشهر، أسوة بالكثير من أصحاب البطاقات، على أن أحصل على نصف مخصصاتي من ربطات الخبز أسبوعياً في يوم محدد تتفق عليه من دون الوقوف على الدور، أي إنني آخذ ٦ ربطات أسبوعياً، وفي يوم محدد كدفعة واحدة، بدلاً من ١٢ ربطة وأترك الباقي لمستثمر الفرن، وبذلك لا أرغم على الوقوف لساعات كل يوم أمام الأفران.

وعن المكاسب التي يحققها مستثمر الفرن الذي يعتمد هذه الطريقة الملتوية في التعامل مع مستحقي المادة، يقول «عبد الرحمن. ر» (أعمال حرة) لـ«الوطن»: أنا أتخلى عن ٧ ربطات خبز أسبوعياً لصاحب المخبز، أي بمعدل ٣٠ ربطة شهرياً، فإذا بيعت الواحدة منها على البسطات بسعر ١٠٠٠ ليرة سورية فقط فإن صاحب الفرن يحقق ربحاً مقداره ٢٤ ألف ليرة شهرياً، وإذا كان بحوزته ٥٠ بطاقة إلكترونية فقط فإنه يربح مليون و٢٠٠ ألف ليرة في الشهر زيادة عن أرباحه الحقيقية»!

ويضيف آخر: «أعتقد أن الربح الحقيقي لمستثمري الأفران الذين يوطنون البطاقات الإلكترونية بطريقة مختلة وخلبية، يتأتى من توفير مادة الطحين من فرق عدد الربطات التي يستولون عليها بطريقة غير قانونية، وبذلك يحققون هامش ربح مضاعفاً من بيع الدقيق التمويني في السوق السوداء في غفلة عن الرقابة التموينية»!

وسبق لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب أن ضبطت بعض الأفران أو بعض معتمدي الخبز وبحوزتهم أعداد كبيرة من البطاقات الذكية، إلا أن تنظيم الضبوط بحق هؤلاء لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

يذكر أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب، أعلنت في ٥ تشرين الماضي أنها باشرت وبالتعاون والتنسيق مع شركة «تكامل» إطلاق مشروع الربط المكاني المؤتمت لتوزيع مادة الخبز وفق تطبيق «وين»، وبما يضمن وصول المادة إلى مستحقيها من مكان محدد يختاره المواطن من الأفران أو المعتمدين.

وبينت أنه جرى الانتهاء من المرحلة الأولى عبر تجهيز واجهة تطبيق «وين» وربط المعتمدين والأفران ضمن المناطق الجغرافية في المحافظة، وفتحت باب التسجيل على نقاط البيع المذكورة على التطبيق، وفق العناوين المحددة، على أن يحصل المستحقون على مخصصاتهم من مادة الخبز طوال فترة التسجيل.

وأشارت إلى أنه سيتم التطبيق الفعلي لتوطين الخبز عبر الأفران والمعتمدين (عن طريق تطبيق وين) قبيل نهاية الشهر ذاته، لكن من دون أن يثمر جهدها على أرض الواقع حتى اليوم لإنهاء معاناة مستحقي الخبز التمويني ووقف التجاوزات التي تحصل على العملية.

وتضم محافظة حلب ١٩٩ فرناً، حصة المدينة منها ١٠٨ أفران، على حين يحظى ريف المحافظة بالباقي. ويبلغ عدد الأفران التابعة للمؤسسة السورية للمخابز ٣٠ فرناً، وجرى التوسع أفقياً في الآونة الأخيرة بافتتاح أفران في أرياف المحافظة المحررة مثل الريفين الجنوبي والشرقي.

جمعية الحلويات: تراجع في الإقبال على المعروك ومعجنات رمضان

| اللاذقية – عبير سمير محمود

تشهد أسعار المعجنات الخاصة بشهر رمضان المبارك ارتفاعاً سعرياً غير مسبوق مع بداية شهر الصيام، لتطول خبز رمضان بأنواعه وأقراص المعروك بجميع أصنافها المحشية وغير المحشية، لتصبح مفقودة ضمن طقوس الشهر الفضيل على موائد ذوي الدخل المحدود حد العدم.

وذكر مواطنون لـ«الوطن» أن طقوس رمضان تتدثر مع الأيام عن مائدة فقراء البلد، فلا معجنات ولا تمور ولا حتى معروك، فماذا سيأكل الفقير من المأكولات الرمضانية التي كانت تتزين بها الأيادي حينما نعود إلى المنزل للقاء عائلاتنا في شهر الخير والبركة!

أمين سر جمعية الحلويات والمعجنات في اللاذقية باسم حاج ياسين بيّن لـ«الوطن»، تراجع مبيعات المعجنات وأنواع الخبز الخاصة بشهر رمضان بشكل كبير مقارنة بسنوات سابقة وذلك بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالدخل.

وذكر حاج ياسين أن غلاء خبز رمضان والمعروك بكل أنواعه سببه ارتفاع أسعار المواد الأولية ومدخلات الإنتاج، وعن سبب هذا الارتفاع غير المسبوق في الأسعار، قال: لا أعرف اسألوا الحكومة.

وبين أمين سر الجمعية أن سعر قرص المعروك قياس ٣٥ سنتيمتراً يتراوح بين ١٥٠٠ – ٣٠٠٠ ليرة حسب نوعه، وتكلفة إنتاج الكيلو منه حوالي ١٣ ألف ليرة بدون أجور خدمية ويد عاملة.

وذكر أن رغيف خبز رمضان السادة البلدي يباع بطريقة كل رغيفين بـ١٥٠٠ ليرة، وقرص المعروك السادة يبدأ سعره ١٥٠٠ ليرة، وفي حال كان المعروك محشياً بالسيوا (من التمور) يضاف إليه ألف ليرة ليصبح ٢٥٠٠ ليرة، أما في حال كان محشياً بالشوكولا أو القشطة فإنه سعره يقفز إلى ٣٠٠٠ ليرة، في حين كان العام الماضي لا يتجاوز ١٢٠٠ ليرة للأنواع المحشية بكل الأنواع.

وأضاف أمين سر جمعية المعجنات: إن الغلاء طال جميع المواد الأولية وعلى رأسها الطحين ليقفز الكيلو خلال الساعات القليلة الماضية إلى ٣٨٠٠ ليرة، كما بياع الشوال (٥٠ كيلو) بقيمة ١٧٦ ألف ليرة لنوع الإكسترا، وتنكة زيت القلي ارتفعت بدورها إلى ٢٧٠ ألف ليرة، والسكر الحر إلى ٣٨٠٠ ليرة للكيلو الواحد، والشوال يباع ١٦٥ ألفاً بعد أن كان لا يتجاوز ١١٠ آلاف ليرة.

ونوه بأن أسعار السيوا (التمور) ارتفعت أضعافاً مضاعفة ليصل الكيلو إلى ١٤ ألف ليرة، بعد أن كان لا يتجاوز ٧ آلاف ليرة بأحسن وأجود أنواعه التي يتم إدخالها في معجنات رمضان، إضافة إلى أسعار الغاز الصناعي التي حلقت في السوق الحر إلى ١٣٠ ألف ليرة بعد أن تم توقيفها كمادة مدعومة للحرفيين، ناهيك عن شبه انقطاع لمادة المازوت ما اضطر الحرفي لشراء الغالون سعة ٢٠ ليتراً بـ١٠٠ ألف ليرة من السوق السوداء.

وأشار حاج ياسين إلى ارتفاع أجور المحال والأجور الخدمية واليد العاملة، ما جعل الجميع في خانة واحدة والغلاء طال جميع عوامل الإنتاج من دون استثناء، قائلاً: إن لا أحد يستطيع التنبؤ حول الأسعار مستقبلاً على الإطلاق.

ارتفاع كبير ومفاجئ في أسعار الخضروات بالحسكة.. والتموين ضبط ١٠ مخالفات خلال رمضان

| الحسكة - دحام السلطان

شهدت أسواق الحسكة خلال اليومين الماضيين ارتفاعاً كبيراً ومفاجئاً في أسعار الخضروات عن أسعارها السابقة، ما انعكس سلباً على حركة السوق.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل بالنسبة لمادة البندورة والخيار والبطاطا السورية والبطاطا المصرية والباذنجان، جاء نتيجة لعدم دخول الخضروات إلى المحافظة من المعابر الخارجية خلال اليومين الماضيين، ما أدى إلى حصول هذا الارتفاع المفاجئ بهذا الشكل، مبيناً أن ارتفاع أسعار المواد المشار إليها موجود في مصدرها، بحيث إن سعر الكيلو من مادة البندورة الساحلية وصل في مصدره إلى ٤٢٠٠ ليرة وفي شمال العراق التي تأتي إلى المحافظة عن طريق معبر سيمالكا النهري، يصل سعرها إلى ٣٧٠٠ ليرة، والباذنجان والخيار كذلك، وبالنسبة لمادة البطاطا السورية، فيصل سعرها إلى ٢٢٠٠ ليرة وسعر البطاطا المصرية يصل إلى ٢١٠٠ ليرة.

ولفت الخليف أن بقية المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى لا تزال محافظة على أسعارها وتشهد استقراراً في الأسعار، على الرغم من أن الظروف تكاد تكون خارجة عن إرادة عمل المديرية وقصور يدها في فرض رقابتها كما ينبغي وبشكل كامل ومتوازن وعادل على كامل مساحة الأسواق في المحافظة واقتصاره على مساحات ضيقة منها، وهو الخاص بنطاق عمل وجود دوريات المديرية لممارسة دورها الرقابي التمويني، نتيجة للظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة.

وبين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن ضبوط مديرية التجارة الداخلية باتت تقتصر على ضبوطات العيّنات بالدرجة الأولى والمخالفات البسيطة الأخرى المتعلقة بعدم الإعلان عن الأسعار، وبالمواد المنتهية الصلاحية، موضحاً أن دوريات المراقبة التموينية نظمت ضبطين اثنين في مدينتي الحسكة والقامشلي يتعلقان بعدم الإعلان عن الأسعار، كما نظمت ١٠ ضبوط خلال فترة شهر رمضان، ٨ منها ضبوط عينات وهي قيد التحليل المخبري، والاثنان الآخران يتعلقان بمواد منتهية الصلاحية.

وأشار الخليف إلى أن المخبز الأول الآلي بمدينة الحسكة يغطي حاجة ٢٠٠٠ أسرة من مادة الخبز عن طريق المعتمدين الذين تم تغييرهم بشكل كامل مؤخراً، ومن أصل حجم الأسر التي يصل عددها ٧٠٠٠ أسرة وهي الموجودة داخل أحياء وسط المدينة، لافتاً أن تعويض تغطية النقص يتم عن طريق الاعتماد المخصص للدوائر الحكومية، وبوجود مخبز المحطة «شتو» ومخبز الجزيرة الخاصين.

المعلومات الأولية بسبب صعق كهربائي

مدير حسياء الصناعية: العمل مستمر على معرفة أسباب وفاة أربعة عمال في أحد المعامل

| محمد منار حميجو

أكد مدير عام المدينة الصناعية في حسياء بسام المنصور أن العمل مستمر على معرفة أسباب وفاة أربعة عمال منذ أيام في أحد معامل ترفلة الحديد والموجودة ضمن المدينة، موضحاً أن المعلومات الأولية تشير إلى أن سبب الوفاة كانت ناجمة عن ماس كهربائي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المنصور أن جميع الحقوق سوف تصل إلى أسر هؤلاء العمال من دون أن ينقص منها شيء وهي محفوظة، مؤكداً أنه في الأحوال العادية فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي التي تقوم بدفع رواتب العامل المتضرر والإجراءات الأخرى.

وأكد أنه تواصل مع أصحاب المعمل حول هذا الموضوع، مضيفاً: أنا واثق تماماً أن أصحاب المعمل سيكونون قادرين على تحمل مسؤولياتهم وخصوصاً أن الصناعيين في مثل هذه الحالات لا يتوانون في تعويض عمالهم المتضررين في منشآتهم الصناعية.

وحول وجود حوادث مشابهة وقعت في المدينة الصناعية بيّن المنصور أنه من القليل جداً وقوع مثل هذه الحوادث، مشيراً إلى أنه سابقاً حدثت حالة مشابهة باشتعال حريق في إحدى المعامل ذهب ضحيته عاملان مع إصابة عدد آخرين.

المنصور لفت إلى أن درجات الأمن والسلامة المهنية مطلوبة في المنشآت الصناعية وهناك جولات تفقدية من لجان مختصة من مديرية الصناعة، إضافة إلى أن الدفاع المدني أيضاً يقوم بجولات على المنشآت للتأكد من توافر درجات الأمن والسلامة وخصوصاً المنشآت التي توجد فيها خطورة على العمال.

وأشار إلى أن هناك بعض الإهمال من بعض العمال مثل عدم تقيدهم بلبس خوذ الرأس و«هذه لأسف معاناتنا مع الكثير من العمال الذين لا يفضلون لبس هذه الخوذ رغم ضرورتها في الحفاظ على سلامتهم»، مشيراً إلى أن بعض المنشآت تلزم عمالها ولا تسمح لهم بالدخول إلا بعد ارتداء الخوذ حفاظاً على سلامتهم.

وأوضح أنه يتم تنبيه العمال غير الملتزمين باتخاذ الإجراءات اللازمة والتقيد بالصحة والسلامة المهنية للحفاظ على سلامتهم.

من جهته أكد المدير العام للهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو في تصريح لـ«الوطن» أنه وصل إلى الطبابة الشرعية في حمص أربعة أشخاص متوفون ثلاثة منهم بالعقد الثاني من أعمارهم أي حوالي ٢٠ سنة والرابع الثلاثينات من عمره، موضحاً أن سبب الوفاة ناجمة عن صعق كهربائي بتوتر عالٍ.

> حجو لـ«الوطن»: أعمار العمال المتوفين ما بين ٢٠ إلى ٣٠ عاماً

استياء من قرار «النفط» بزيادة مدة استلام رسالة البنزين

عضو مكتب تنفيذي يتوقع عودة الأمور إلى ما كانت عليه بعد العيد

| عبد المنعم مسعود

أصدرت الشركة السورية لتوزيع وتخزين المواد البترولية (محروقات) قراراً بتحديد مدة الرسالة لاستلام مادة البنزين، بـ١٠ أيام للسيارات الخاصة، و٦ أيام للسيارات العمومية، و١٠ أيام للدراجات النارية، مع بقاء كميات التعبئة دون أي تعديل.

ورصدت «الوطن» أمس انعكاس القرار على أرض الواقع ورأى فيه سائقو السيارات العمومية إجحافاً بحقهم متسائلين عن الكيفية التي ستعمل بها مركباتهم مؤكدين أن ذلك سيدفعهم حكما نحو السوق السوداء للمادة ما سينعكس حكماً على المستهلكين الذين سيكونون مضطرين لدفع الفرق.

وبيّن أحدهم أن شراء عشرين ليتراً من المادة سيعني مئة ألف ليرة على حين أن الكمية نفسها وفقاً للبطاقة الذكية يبلغ حوالي ٢٢ ألف ليرة ما يعني أن هناك فرقاً يقارب ٧٨ ألف ليرة كيف سيتم تأمينها إذا لم يقم السائق بزيادة أسعاره.

ورأى آخر أن مسألة البنزين أصبحت مثل قصة أسطوانة الغاز المنزلي كانت ٢٣ يوماً وأصبحت ٩٠ يوماً.

كما أثار القرار استياء الكثير عبر صفحات التواصل الاجتماعي متسائلين كيف سيؤمنون احتياج سياراتهم من المادة

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في ريف دمشق ريدان الشيخ بيّن لـ«الوطن» أن كمية البنزين التي توزع على المحافظة يومياً عدا الجمعة تبلغ ٢٠ طلباً يومياً أي ٤٨٠ ألف ليتر قبل القرار متوقعاً أنه بعد تطبيق القرار لن يتجاوز التخفيض أكثر من طلب أو طلبين أي بمقدار بين ٢٤ إلى ٤٨ ألف ليتر آملاً أن تعود الأمور إلى طبيعتها بعد نهاية شهر رمضان.

وكانت مخصصات البنزين للسيارات الخاصة والعمومية، ٤٠ ليتراً أسبوعياً، قبل أن يتم تخفيضها إلى ٢٠ ليتراً كل ٧ أيام للسيارات الخاصة، و٢٠ ليتراً كل ٤ أيام للسيارات العامة ثم تم رفعها إلى ٢٥ ليتراً لتستقر عند هذا الحد.

وبدأ في نيسان ٢٠٢١ تطبيق آلية جديدة في توزيع البنزين، والمتضمنة إرسال رسالة نصية لصاحب السيارة، تتضمن المحطة والموعد المخصص له لتسلّم مخصصاته خلال ٢٤ ساعة من استقبال الرسالة.

وكانت الحكومة بدأت بتوفير البنزين عالي الأوكتان (٩٥) في نيسان ٢٠١٩ بسعر ٣ آلاف ليرة وليبقى سعره دون تغيير.

يذكر أن وزير النفط كان صرح نهاية الشهر الماضي أنه منذ بداية العام لم يتم استيراد أي كميات من مادة البنزين.